لا اريد ان استشهد بالعلاقة التي نشأت بمقتضى معادلة الوفاق بين الاتحـــاد السوفيتي والولايات المتحدة ، على ما تنطوي عليه من دلالات . فأن الاتحاد السوفيتي لم يتنازل عن هدفه في ان تسود الشيوعية العالم . ولم تتنازل الولايات المتحدة عـن هدفها في القضاء على الشيوعية . ومـع ذلك وصـل الطرفان الى اتفاقات يتبـارى بمقتضاها النظامان ، على ان يكون التاريخ هو الفاصل في تقرير ايهما الأجدر على تحقيق هدفه ، بغير طريق « الحرب الباردة » ، وتهديد ان تتردى لتشعـل « حربـا ساخنة » تقضي في ظل معادلة الرعب النووي على النظامين معا .

لا استشهد بهذا المثل ، تأكيـدا لمعنـى ان « التعـايش السلمي » غير وارد في المواجهة بين حركات التحرير وأي كيان يجسم الاستعمار في أية صورة من صوره . وكذلك لأن « خطوط الامن » كانت قد تقـررت ورسخت بين المعسكريـن الشرقي والغربي ، وليس هذا حال اسرائيل التي ما زالت تحتل قطاعات واسعة من الارض العربية تفوق حدود فلسطين التاريخية .

ولكني سوف استشهد بمباحثات باريس الخاصة بقضية فيتنام. فقد شملت أربعة اطراف : الولايات المتحدة ، وحكومة شمال فيتنام ، وحكومة جنوب فيتنام (نظام ثيو) ، والحكومة الثورية المؤقتة لحركة تحرير جنوب فيتنام . لم تكن الحكومة الثورية المؤقتة ولا حكومة هانوي تعترف بنظام ثيو في سايجون ، وكان العكس أيضا صحيحا . ولم يكن هناك اعتراف متبادل بين حكومة هانوي ، ومن باب أولى الحكومة الثوريـة المؤقتة ، وبين أمريكا . ولكن عدم الاعتراف المتبادل لم يقف حائلا دون اجراء مباحثات دامت عددا من السنوات والمعارك الضارية مستعرة فوق ارض فيتنام . وانتهت هذه المباحثات الى اتفاقات باريس الشهيرة . وبعد ابرام هذه الاتفاقات بفترة وجيزة ، انتصرت الثورة الفيتنامية انتصارا ساحقا .

ان الاتفاقات التي أبرمت بين الاطراف تضمنت الاتفاق على عدم الاتفاق على صلب الخلاف . ولم يكن مضمون ولا اختصاص الاتفاقات هو التصدي لحـل النزاع في جوهره ، بل تضمنت اتفاقا ضمنيا على ارجاء حسمه ، على ان تختص الاتفاقات بالقواعد والضوابط التي يجري بمقتضاها هذا الحسم . قواعد لا تصادر حق التمسك بالاهداف النهائية .

وليس قصدي بما أوردته رسم مقابلة كاملة بين حالة فيتنام وحالة فلسطين ، ذلك أن الطرف المعادي الرئيسي في حالة فيتنام كان عدوا خارجيا (الولايات المتحدة) ، والطرف المعادي الرئيسي في حالة فلسطين هو عدو مستوطن (اسرائيل) . ولكن أسترشد بمثل فيتنام لاستشف منه منهجا لأبعاد وحدود التسوية ، على نحو لا يفرط في جوهر المطالب العربية . انه وحده المنهج الكفيل بمواجهة مقتضيات التسوية دون تنازل عن الاسباب الجوهرية في النزاع العربي الاسرائيلي . وكل محاولة لاقامة تسوية تطرح لنفسها ما يتعدى هذه الحدود ، وتنطوي على تفريط في حق الشعب الفلسطيني ، لن تفضي الى تسوية ، بل الى دفع النزاع — المحتدم أصلا — الى المزيد من الاحتدام .